حوار صريح مع الأستاذ عبداللطيف بن محمد العرفج، رئيس مجلس إدارة غرفة الأحساء

استضافنا رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالأحساء الاستاذ - عبداللطيف بن محمد العرفج فتعالوا نقراء عبر هذه السطور....

ينظر العالم بتقدير كبير لجهود السعودية في مواجهة أزمة فيروس كورونا؟

ما تعليقكم؟

نجحت سلسلة الجهود السعودية التي اتخذتها منذ وقت مبكر لمواجهة ومكافحة فيروس كورونا المستجد، وكذلك فرض إجراءات احترازية وتدابير صارمة تركز على خصائص الفيروس في التفشي ونقل العدوى، ومنها منع التجمعات بكل أشكالها سواء في المؤسسات التعليمية أو المساجد أو مقرات العمل؛ ولعلنا جميعًا يتذكر تلك الخطوة الشجاعة بشأن تعليق العمرة والزيارة والصلاة في الحرمين الشريفين، وغيرها من التدابير الأخرى في مكافحة الفيروس، ما عكس مدى الجدية والشفافية والفاعلية التي تعاملت بها كافة الجهات المختصة لمكافحة هذا الفيروس في المملكة.
كما نجحت الدولة في اتخاذ مجموعة من الخطوات المهمة في شأن توفير الموارد المالية الإضافية والدعم اللازم بما يضمن استمرارية العمل في القطاع الحكومي، لتقديم جميع الخدمات للمواطنين والمقيمين، ويكفل دعم القطاع الخاص وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، للحفاظ على مستهدفاتها في الاستدامة المالية وسلامة القطاع المالي والاقتصادي، فضًلا عما تم اتخاذه من إجراءات لضمان وفرة الإمدادات من المواد الغذائية والدوائية.
كما جرى تأكيد خادم الحرمين الشريفين في كلمته خلال رئاسته لأعمال القمة الاستثنائية الافتراضية لقادة دول مجموعة العشرين التي عقدت بدعوة من المملكة لمناقشة سبل المضي قدمًا في تنسيق الجهود العالمية لمكافحة جائحة كورونا؛ بأن هذه الأزمة الإنسانية تتطلب استجابة عالمية، وما يُعول العالم على قادة أكبر اقتصادات العالم، من التكاتف والعمل معاً لمواجهتها على الصعد الصحية والاقتصادية والتجارية وما بادرت به المملكة بتخصيص 500 مليون دولار للمنظمات الدولية، في إطار دعم جهود مكافحة فيروس كورونا المستجد، بما في ذلك المساعي لإيجاد لقاح ضد الوباء.

قدمت السعودية سلسلة من الحزم التحفيزية والمبادرات لدعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات فيروس

كورونا.. بما تعلقون؟

بفضل من ا وتوفيقه نجحت الحكومة السعودية في تقديم مجموعة من الحزم التحفيزية السخية للاقتصاد الوطني بما يتجاوز 226 مليار ريال، لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، وتعادل حجم هذه الحزم التحفيزية الحكومية المقدمة للأفراد والمنشآت والمستثمرين نحو 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة البالغ حوالي 2.64 تريليون ريال، وهو ما يجعلها من بين أعلى معدلات الحزم التحفيزية المقدمة فيما بين أكبر الاقتصادات في العالم.
وتعكس هذه الخطوة مدى حرص واهتمام وعناية حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه ا- بدعم وإعفاء وتسريع دفع المستحقات للقطاع الخاص وكذلك تقديم خصومات على فاتورة الكهرباء للمستهلكين في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية وإعلان مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" برنامجها التحفيزي لمواجهة كورونا الذي اشتمل على دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضًلا عن تخصيص أموال إضافية لقطاع الصحة بنحو 47 مليار ريال.

كيف ترون حجم الآثار الاقتصادية على النشاطات التجارية في المملكة والخليج بسبب تداعيات جائحة كورونا؟

من الطبيعي والواضح أن تكون هناك آثار اقتصادية واضحة لوباء كورونا على قطاع الأعمال باختلاف نوع النشاط وطول أمد هذا انتشار الوباء، ولعله من الواضح أن هناك قطاعات كالترفيه والسياحة والطيران والفنادق متأثرة بشكل قاسي وكبير ومباشر، ما قد يتسبب بخسائر كبيرة لها وربما خروج بعض شركاتها من السوق خاصة إذا طال امد هذه الأزمة.

اما قطاعات الطاقة بما فيها النفط والغاز إضافة للصناعة والتعدين والإنشاءات ومواد البناء قد يكون الأثر عليهم متوسط الى كبير، بناء على امد هذا الوباء فكلما انتهي سريعا أصبحت الآثار متوسطة بحيث يمكن التعافي منها سريعًا، أما قطاعات أخرى كالتقنية والبنوك والتأمين والاتصالات والعقار، نتوقع أن يكون الأثر محدودًا ويمكن التعافي منه سريعًا.
وعلى النقيض تمامًا نجد أن هنالك قطاعات رابحة في ظل هذه الأزمة بل ستحقق ارباحا كبيرة أكثر مما هو متوقع وسينعكس ذلك على نتائجها في الربعين الاول والثاني من هذا العام، كقطاعات التغذية والنقل بتطبيقاته الحديثة والتجارة الإلكترونية والقطاع الطبي وخاصة الأدوية، علما بان هذه القطاعات ستزداد ربحيتها بطول امد هذه الأزمة.

ما أبرز مبادرات وجهود غرفة الأحساء لاحتواء تداعيات فيروس كورونا؟

في الواقع تتواصل مبادرات وجهود غرفة الأحساء المجتمعية والعامة منذ حوالي الشهرين لحث قطاعات الأعمال على تقديم مبادرات نوعية تدعم جهود الدولة لمواجهة تحديات أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث أعلنت الغرفة عن 19 مبادرة من شركات ومؤسسات الأعمال لإعفاء المستأجرين العقاريين للمحال التجارية من المتأثرين بأزمة الوباء من الإيجارات لعدة أشهر.
كما قامت الغرفة بالتعاون والشراكة مع مجلس إدارة التجمع الصحي بالأحساء بمبادرة مهمة لرعاية ودعم شراء أجهزة ومعدات ومستلزمات طبية وعلاجية مهمة بشكل عاجل وذلك لدعم وتعزيز جاهزية منظومة المنشآت الصحية بالأحساء فضًلا عن دعم الاجراءات الوقائية والاحترازية للحالات الطارئة وتقديم أفضل الخدمات الطبية، كما أعلنت الغرفة ضمن مسؤوليتها المجتمعية عن وضع مبناها الإداري الواقع على طريق الرياض مقابل قصر هجر تحت تصرف وزارة الصحة.

وأعدت الغرفة استبيان لحصر المعوقات التي تواجه المؤسسات والشركات المتضررة من أزمة فيروس كورونا، وجرى التواصل مع مئات المنتسبين الذين يمثلون عدة قطاعات رئيسة متضررة، بهدف بيان المبادرات الوطنية لهم لمساعدتهم على تخطي تحديات المرحلة. كما كان للغرفة دور بارز في التواصل مع مستثمري القطاع الزراعي لمواجهة المعوقات التي تواجههم، فضًلا عن تقديمها لأكثر من 15 ألف خدمة الكترونية متنوعة خلال هذه الفترة لكافة مؤسسات الأعمال.

في ظل الظروف الراهنة.. كيف تعمل الغرفة على تقديم خدماتها التدريبية والريادية وتنظيم فعالياتها العامة؟

ربما من المهم هنا الإشارة إلى أن غرفة الأحساء تُعد من بين أنشط الغرف التجارية بالمملكة على مستوى منظومة البنية الرقمية والخدمات الإلكترونية واستخدام أحدث النظم المتطورة في مجال تقنية المعلومات والربط الإلكتروني فضًلا عن خدماتها الإلكترونية المقدمة لمنتسبيها، لذلك تواصل عمل الغرفة دون انقطاع ولكن عن بُعد، حيث تم خلال الأيام الأخيرة تنسيق وتنظيم عدد من الورش المتخصصة عبر الدائرة الافتراضية كما قامت الغرفة بطرح عدد من الدورات التدريبية المتخصصة المجانية عن طريق تقنية التدريب عن بُعد لقطاعات الأعمال والريادة وطالبي العمل.

كما أبرمت الغرفة قبل أيام اتفاقية تعاون مهمة تهدف إلى تقديم كافة خدمات التصديق الإلكتروني المختلفة من خلال الربط الإلكتروني مع شركة وطنية رائدة وربطها بالمنظومة الأمنية الوطنية والجهات

الأخرى المهمة التي تمس قطاعات الأعمال بالأحساء بما يعزز من أداء وعمل الغرفة في توفير خدمات جديدة وحيوية ميسرة موثوقة مع عدة كيانات حكومية مهمة.

يُشار إلى أن بوابة الخدمات الالكترونية للغرفة تُعد من بين أهم المبادرات والمشاريع التي تقوم على توفير الخدمات الجديدة والحلول الرقمية المتطورة لمنتسبيها كافة بطريقة سهلة وميسرة وآمنه وفقًا لأعلى المواصفات التقنية وأرفع مستويات الموثوقية والجودة والخصوصية.

كيف تنظرون في غرفة الأحساء لقرار خادم الحرمين الشريفين بتحمّل 60% من رواتب القطاع الخاص المتأثرين من تداعيات كورونا؟

إن وقوف قيادة المملكة الرشيدة مع مواطنيها والتزامها بالأسس والقيم الإنسانية، وحرصها على تخطي الأزمة، أمر طبيعي وغير مستغرب، لذلك جاء هذا القرار الملكي الكريم بتحمل الدولة 60% من رواتب القطاع الخاص وهو ما ينطوي على الكثير من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدراك للمشكلات التي يواجهها القطاع الخاص في هذه الفترة، ما يتطلب استثناء العاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص المتأثرة من التداعيات الحالية جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، من المواد الثامنة والعاشرة والرابعة عشرة من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل.

ويحق لصاحب العمل، وفقًا لهذا الأمر الملكي، بدًلا من إنهاء عقد العامل السعودي، أن يتقدم للتأمينات الاجتماعية بطلب صرف تعويض شهري للعاملين لديه بنسبة 60% من الأجر المسجل في التأمينات الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، بحد أقصى تسعة آلاف ريال شهريًا، وبقيمة إجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال

وتُشير بعض التقديرات إلى أن إجمالي عدد المستفيدين من أمر خادم الحرمين الشريفين يتجاوز مليونًا و200 ألف عامل سعودي؛ حيث تبدأ عملية التقديم لأخذ التعويض خلال شهر أبريل الجاري، كما ستبدأ عملية الصرف اعتبارًا من أول يوم عمل في شهر مايو لتغطية أجر شهر أبريل، وذلك للعاملين السعوديين في جميع منشآت القطاع الخاص التي تعذر عليها دفع أجور العاملين السعوديين لديها بسبب تداعيات أزمة كورونا.

كما أود الإشارة الى ردود لافعال الايجابية والمتعاونة من القوي البشرية السعودية والقوى البشرية الاجنبية المقيمة في تفهمها وتجاوبها مع القرارات الاضطرارية التي مست رواتبهم وتوقفهم المؤقت عن العمل واستشعارهم المسئولية مع الشركات التي يعملوا بها والتي عكست مستوى جيد من الولاء لها، والتي كانت مكان تقدير شركاتهم التي يعملوا بها .